ISSN:2583-2379
المجلد السادس- العدد الأول مجلة البخاري للعربية والدراسات الإسلامية يناير– يونيو ٢٠٢٦

المراجعة المكثفة الخاصة وإشكالية حماية الحقوق الانتخابية للأقليات: قراءة قانونية وتحليلية

Mr. Abdul Kareem Hudawi
Research Scholar,
School of Arabic & Islamic Studies,
B.S. Abdur Rahman Crescent Institute of Science & Technology.
Chennai, Tamil Nadu, India.
Email: kareemthathram@gmail.com

عبد الكريم الهدوي
الباحث، كلية الدراسات العربية والإسلامية،
جامعة هلال بي. يس. عبد الرحمن للعلوم والتكنولوجيا،
تشنائي، الهند.

Dr. A. Abdul Hai Hasani Nadwi
Dean & Associate Professor,
School of Arabic and Islamic Studies,
B.S. Abdur Rahman Crescent Institute of Science & Technology,
Chennai, Tamil Nadu, India.
Email: hainadwi@crescent.education

الدكتور عبد الحي الحسني الندوي
الأستاذ المشارك، وعميد كلية الدراسات العربية والإسلامية،
جامعة هلال بي. يس. عبد الرحمن للعلوم والتكنولوجيا،
تشنائي، الهند.

Abstract:

This study examines the implications of the Special Intensive Revision (SIR) for the protection of minority electoral rights in India through a legal and analytical framework grounded in the Indian Constitution and international human rights standards. The study aims to clarify the concept of the Special Intensive Revision, analyse its legal, social, and economic implications for minority communities, and assess its compatibility with the principles of equality, non-discrimination, and the rule of law. Employing a descriptive-analytical methodology, the research draws upon constitutional provisions, international human rights instruments, reports issued by international organizations, and relevant legal and development literature. The study finds that although the SIR is presented as a legitimate administrative and electoral mechanism, its selective implementation or application in the absence of adequate legal safeguards and effective judicial oversight may contribute to the marginalization of minorities, undermine public trust in state institutions, weaken political participation, and adversely affect social cohesion. The study concludes that balancing national security concerns with the protection of fundamental rights requires that such measures be governed by the principles of necessity, proportionality, and non-discrimination, while strengthening judicial and institutional oversight and promoting equal citizenship and pluralism. These measures are essential for safeguarding minority electoral rights and reinforcing good governance and the rule of law.

Keywords: Minorities, marginalization, Intensive Special Revision (SIR), Human Rights, Social Justice.

الملخص

يتناول هذا البحث إشكالية المراجعة المكثفة الخاصة (Special Intensive Review – SIR) وآثارها في حماية الحقوق الانتخابية للأقليات في الهند، من خلال دراسة قانونية وتحليلية تستند إلى المبادئ الدستورية الهندية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويهدف البحث إلى بيان مفهوم المراجعة المكثفة الخاصة، وتحليل انعكاساتها على الأقليات، ولا سيما في الجوانب القانونية والاجتماعية والاقتصادية، مع تقويم مدى توافقها مع مبادئ المساواة وعدم التمييز وسيادة القانون. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى النصوص الدستورية، والمواثيق الدولية، والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، والدراسات القانونية والتنموية ذات الصلة. وتوصل البحث إلى أن المراجعة المكثفة الخاصة، رغم ارتباطها بأهداف تنظيمية وأمنية مشروعة، قد تؤدي عند تطبيقها بصورة انتقائية أو في غياب الضمانات القانونية والرقابة القضائية الفعّالة إلى تهميش الأقليات، وإضعاف الثقة بالمؤسسات العامة، والإضرار بالمشاركة السياسية والتماسك المجتمعي. كما خلص إلى أن تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وحماية الحقوق الأساسية يقتضي إخضاع هذه الإجراءات لمبادئ الضرورة والتناسب، وتعزيز الرقابة القضائية والمؤسسية، وترسيخ ثقافة المواطنة المتساوية والتعددية، بما يسهم في حماية الحقوق الانتخابية للأقليات وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون.

الكلمات الرئيسة :

الأقليات، التهميش، المراجعة المكثفة الخاصة (SIR)، حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية.

المقدمة

تُعَدّ الهند من أكثر دول العالم تنوّعًا دينيًا وعرقيًا وثقافيًا، إذ تضم جماعات دينية ولغوية وثقافية متعددة، عاشت عبر التاريخ في إطار اجتماعي متشابك. وقد قام الدستور الهندي منذ الاستقلال عام ١٩٤٧م على مبادئ العلمانية، والتعددية، والمساواة بين المواطنين، مع التأكيد على حماية حقوق الأقليات وضمان مشاركتها في الحياة العامة، بوصف ذلك أساسًا لبناء الدولة الحديثة.

غير أنّ السنوات الأخيرة شهدت تحوّلات سياسية وأمنية متسارعة، صاحَبَها تصاعد في الخطاب القومي والأمني، وتزايد المخاوف المرتبطة بالإرهاب والهجرة والاستقرار الداخلي. وقد أدّت هذه التحوّلات إلى التوسّع في استخدام إجراءات استثنائية بحجّة حماية الأمن القومي والحفاظ على النظام العام، مما أثار نقاشًا واسعًا حول مدى انسجام هذه الإجراءات مع المبادئ الدستورية والقيم الديمقراطية التي تقوم عليها الدولة الهندية.

وفي هذا الإطار، ظهرت المراجعة المكثفة الخاصة (Special Intensive Review – SIR) بوصفها إجراءً يُطبَّق على أفراد أو جماعات أو مناطق محددة، ويتّسم بطابعه الصارم وتكراره، وبمنح سلطات واسعة للجهات المنفّذة. وغالبًا ما ارتبط تطبيق هذه المراجعات بالأقليات الدينية، ولا سيما المسلمين من خلال الاستهداف الإداري، أو الرقابة المشددة، أو فرض قيود على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من أنّ هذه المراجعات تُقدَّم في ظاهرها بوصفها إجراءات تنظيمية أو أمنية، فإن تطبيقها العملي يثير تساؤلات جوهرية حول مدى التزامها بمبادئ العدالة، وعدم التمييز، والمساواة أمام القانون. كما تطرح مخاوف بشأن تحوّلها من إجراء مؤقت إلى آلية دائمة تُسهم في تهميش الأقليات، وإضعاف دورها الاجتماعي والسياسي، وتقويض ثقتها بمؤسسات الدولة.

تساؤلات حول المراجعة المكثفة الخاصة

تنطلق إشكالية هذا البحث من تساؤل رئيس يتمثّل في:

- **إلى أي مدى تسهم المراجعة المكثفة الخاصة في الهند في تهميش الأقليات؟**
- **وما أثر ذلك في مفهوم المواطنة المتساوية والسلم المجتمعي؟**

ويتفرّع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة المرتبطة بالعلاقة بين متطلبات الأمن واحترام حقوق الإنسان، وحدود المشروعية القانونية للإجراءات الاستثنائية، وانعكاساتها على التعايش الاجتماعي في مجتمع يقوم على التعدد الديني والثقافي.

ويهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، من أبرزها:

- توضيح مفهوم المراجعة المكثفة الخاصة، وبيان خلفياتها وسياقات تطبيقها في الهند.
- تحليل مظاهر تهميش الأقليات في ظل هذه المراجعات على المستويات القانونية والاجتماعية والاقتصادية.
- إبراز الآثار المترتبة على هذه السياسات، وما تتركه من انعكاسات على المجتمع والدولة، ولا سيما في ما يتعلق بالسلم المجتمعي والوحدة الوطنية.
- تقديم رؤى وحلول عملية تسهم في حماية حقوق الأقليات، وتعزيز قيم التعددية والتعايش، وتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن واحترام حقوق الإنسان.

وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي، من خلال دراسة المفاهيم والسياسات والممارسات ذات الصلة، مع الاستفادة من المقاربات الحقوقية والاجتماعية، بهدف تقديم قراءة علمية نقدية تُسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول أوضاع الأقليات في الهند في ظل الإجراءات الاستثنائية المعاصرة.

مفهوم المراجعة المكثفة الخاصة(Special Intensive Review – SIR)

تُعَدّ المراجعة المكثفة الخاصة (SIR) نوعًا من الإجراءات الإدارية أو الأمنية الاستثنائية التي تلجأ إليها الدول في ظروف تراها حساسة من الناحية الأمنية أو القانونية. وتهدف هذه الإجراءات إلى التحقق من الالتزام بالقوانين والأنظمة، أو إلى التعامل مع ما يُنظر إليه على أنه تهديد محتمل للأمن القومي أو للنظام العام. وتمتاز هذه المراجعات باتساع نطاقها، وتكرارها، وشدة التدقيق فيها، مقارنة بالإجراءات الرقابية المعتادة.

وغالبًا ما تشمل هذه المراجعات عددًا من التدابير، من بينها:

- إجراء تحقيقات موسّعة في الخلفيات الشخصية أو المؤسسية
- فحص الوثائق والسجلات والأنشطة اليومية بدقة
- فرض قيود إضافية على الحركة أو العمل أو الحصول على بعض الخدمات

- إخضاع الأفراد أو المؤسسات لرقابة أمنية مشددة دون وجود أدلة واضحة أو قرارات قضائية مسبقة.

ومن حيث المبدأ، تقوم المراجعة المكثفة الخاصة على مبررات قانونية تتعلق بالوقاية المسبقة وإدارة المخاطر. غير أن الإشكال الحقيقي يظهر عندما تتحول هذه الإجراءات من وسيلة تنظيمية مشروعة إلى أداة للتمييز الانتقائي، بما يتعارض مع مبادئ سيادة القانون والمساواة أمامه.

وفي السياق الهندي، برز تطبيق المراجعات المكثفة الخاصة في عدد من الولايات والمناطق التي تضم كثافة سكانية كبيرة من الأقليات، ولا سيما المسلمين. وقد أثارت هذه الممارسات انتقادات واسعة من منظمات حقوق الإنسان، التي ترى أن تطبيقها يتم في كثير من الأحيان على أساس الانتماء الديني أو الاجتماعي، بدلًا من الاعتماد على معايير قانونية موضوعية. ويُنظر إلى هذا الأسلوب في التطبيق على أنه إساءة لاستخدام السلطة التقديرية، وإخلال بمبدأ الحياد الإداري، مما يضعف الثقة بين الدولة ومواطنيها من الأقليات.

كما تشير تقارير حقوقية دولية إلى أن الإفراط في استخدام الإجراءات الأمنية الاستثنائية، في غياب رقابة قضائية فعّالة، يؤدي إلى تقويض الحقوق المدنية، ويُسهم في تعزيز الإقصاء والتهميش، بدلًا من تحقيق الأمن المجتمعي الشامل.

مفهوم الأقليات وحقوقها في الهند

تُعرَّف الأقليات في الهند بأنها الجماعات التي تتميّز عن الأغلبية السكانية من حيث الدين أو اللغة أو العِرق أو الثقافة، وتشمل بصورة رئيسة المسلمين، والمسيحيين، والسيخ، والبوذيين، والجينيين، إضافة إلى أقليات لغوية متعددة. ويتميّز المجتمع الهندي بتنوّعه الكبير، ما جعل مسألة حماية حقوق الأقليات ركيزة أساسية في البناء الدستوري للدولة.

وقد كفل الدستور الهندي مجموعة واسعة من الحقوق للأقليات، من أبرزها:

- **حرية الدين والمعتقد** (المادتان ٢٥–٢٨)
- **المساواة أمام القانون وعدم التمييز** (المادتان ١٤–١٥)
- **الحق في الحفاظ على الهوية الثقافية والتعليمية** (المادتان ٢٩–٣٠)

- حماية المؤسسات التعليمية والدينية الخاصة بالأقليات.

غير أن الواقع العملي يكشف عن فجوة واضحة بين النصوص الدستورية والتطبيق الفعلي، خاصة في ظل تصاعد الخطاب القومي، وتشديد السياسات الأمنية، وتوسيع نطاق الإجراءات الاستثنائية. فقد أصبحت بعض الأقليات، ولا سيما المسلمين، عرضة لإجراءات رقابية وأمنية مشددة تُبرَّر بدواعٍ قانونية عامة، لكنها تُنفَّذ بطريقة انتقائية، ما يثير تساؤلات جدية حول احترام مبدأ المساواة.

وتشير دراسات قانونية واجتماعية إلى أن تكرار إخضاع الأقليات لإجراءات مثل المراجعة المكثفة الخاصة يسهم في إضعاف شعور المواطنة المتساوية، ويؤدي إلى تهميش اجتماعي واقتصادي طويل الأمد. كما يؤكد القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على ضرورة أن تكون أي إجراءات استثنائية ضرورية، ومتناسبة، وغير تمييزية، وهو ما يُعد معيارًا أساسيًا لتقييم السياسات المطبقة في هذا الإطار[١].

وعليه، فإن فهم مفهوم الأقليات وحقوقها في الهند لا يكتمل دون تحليل العلاقة بين الإطار الدستوري النظري والممارسات العملية، وخاصة تلك المرتبطة بالإجراءات الأمنية الاستثنائية، التي قد تتحول من أدوات حماية إلى وسائل تهميش ممنهج.

مظاهر تهميش الأقليات في ظل المراجعة المكثفة الخاصة في الهند

التهميش القانوني والإداري

يُعدّ التهميش القانوني والإداري من أبرز النتائج المترتبة على تطبيق المراجعة المكثفة الخاصة (SIR) بصورة انتقائية في الهند. فعلى الرغم من أن هذه الإجراءات تُبرَّر رسميًا باعتبارات أمنية أو تنظيمية، إلا أن ممارساتها على أرض الواقع تكشف عن عدم تكافؤ في التطبيق، حيث تُفرض قيود إضافية ومشددة على الأقليات، ولا سيما في المناطق ذات الأغلبية المسلمة، مقارنة ببقية فئات المجتمع.

ويظهر هذا التهميش من خلال إخضاع أفراد الأقليات لتحقيقات متكررة، وتعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بالهوية، أو السكن، أو ممارسة الأنشطة الدينية والتعليمية، إضافة إلى التوسع في استخدام السلطة التقديرية للجهات التنفيذية دون رقابة قضائية فعّالة. ويؤدي ذلك إلى إفراغ مبدأ المساواة أمام القانون من مضمونه العملي، رغم كفالته الصريحة في الدستور الهندي.

١ حكومة الهند .(2006) .التقرير المتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للمجتمع المسلم في الهند (تقرير لجنة ساشار) .نيودلهي: الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

كما يسهم هذا النمط من التطبيق في خلق حالة من الاشتباه الدائم تجاه الأقليات، ما يُضعف ثقتها بالمؤسسات القانونية والإدارية، ويعزز الشعور بالتمييز المؤسسي. وقد أشارت تقارير حقوقية إلى أن الإفراط في الإجراءات الاستثنائية دون معايير واضحة أو ضمانات قانونية كافية يؤدي إلى تطبيع التمييز وتحويله إلى ممارسة إدارية اعتيادية .٢

التهميش الاجتماعي والنفسي

لا يقتصر أثر المراجعة المكثفة الخاصة على الإطار القانوني فحسب، بل يمتد ليشمل الأبعاد الاجتماعية والنفسية للأقليات. إذ تُسهم هذه المراجعات، من خلال طبيعتها الصارمة وانتقائيتها، في تكريس الصور النمطية السلبية التي تربط الأقليات، وخاصة المسلمين، بمفاهيم الخطر والتهديد الأمني.

ويؤدي هذا الربط إلى تعزيز الإقصاء الاجتماعي، حيث تتزايد مظاهر الشك المجتمعي، وتتراجع فرص التفاعل الإيجابي بين مكونات المجتمع المختلفة. كما تخلق هذه السياسات مناخًا من الخوف والقلق المستمر داخل مجتمعات الأقليات، نتيجة الإحساس بالمراقبة الدائمة واحتمال التعرض للمساءلة دون أسباب واضحة.

ومن الناحية النفسية والاجتماعية، تشير دراسات التنمية البشرية والبحوث الاجتماعية إلى أن الشعور بالتمييز المؤسسي والإقصاء من المشاركة العامة قد يؤدي إلى الاغتراب الاجتماعي، وتراجع الشعور بالانتماء، وانخفاض مستويات الثقة بالمؤسسات، فضلاً عن آثاره السلبية في الصحة النفسية، ولا سيما لدى فئة الشباب الذين قد يشعرون بتقلص فرص المشاركة المتساوية في الحياة العامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٢؛ منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٢؛ هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٢). كما يمكن أن تُفضي هذه الآثار، إذا استمرت، إلى إضعاف التماسك المجتمعي وتراجع الثقة المتبادلة بين مكونات المجتمع، وهو ما تؤكد عليه الأدبيات المعاصرة في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

تشير الدراسات الاجتماعية إلى أن الشعور بالتمييز المؤسسي والإقصاء من المشاركة العامة قد يؤدي إلى الاغتراب الاجتماعي وتراجع الشعور بالانتماء، كما يرتبط بآثار سلبية في الصحة النفسية للأفراد، ولا سيما الشباب الذين قد يشعرون بتقلص فرص المشاركة المتساوية في الحياة العامة. كما قد يسهم استمرار هذه

٢ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان .(2021) .حقوق الأقليات: المعايير الدولية وإرشادات التنفيذ .جنيف: الأمم المتحدة.

الممارسات في إضعاف الروابط الاجتماعية الوطنية، وتراجع الثقة بالمؤسسات العامة، ومن ثم التأثير سلبًا في التماسك المجتمعي على المدى الطويل.٣

التهميش الاقتصادي والتنموي

يُشكّل التهميش الاقتصادي والتنموي أحد أخطر تداعيات المراجعة المكثفة الخاصة، لما له من آثار بعيدة المدى على مستقبل الأقليات. إذ غالبًا ما تؤدي الإجراءات الاستثنائية إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية في المناطق التي تسكنها الأقليات، سواء عبر القيود المفروضة على التنقل، أو إغلاق بعض المؤسسات، أو التضييق على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما قد تمتد الآثار غير المباشرة لسياسات التهميش والإقصاء إلى القطاع التعليمي، إذ تؤثر حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في فرص الالتحاق بالتعليم واستمراره، ولا سيما لدى الفئات المنتمية إلى الأقليات. كما تسهم القيود التي تحدّ من المشاركة المتساوية في الحياة العامة في إضعاف تنمية رأس المال البشري وتقليص فرص الحراك الاجتماعي. وقد بيّنت الدراسات والتقارير التنموية أن استمرار أوجه الحرمان والتمييز غير المباشر في السياسات العامة يؤدي إلى إعادة إنتاج الفقر والتفاوت الاجتماعي عبر الأجيال، ويحدّ من فرص التنمية البشرية المستدامة.٤

ويؤدي هذا الوضع إلى تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأقليات وبقية فئات المجتمع، بما يتعارض مع مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، ومع أهداف التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية التي تؤكدها السياسات الوطنية والمواثيق الدولية. كما تشير الأدبيات الصادرة عن المنظمات الدولية إلى أن استمرار أوجه التمييز والإقصاء المؤسسي يُقوض التنمية الشاملة، ويُضعف الثقة بالمؤسسات العامة، وهذا يُشكل تحديًا للاستقرار والتماسك الاجتماعي.٥

٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2022) .تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١/٢٠٢٢: أوقات غير يقينية وحياة مضطربة – رسم ملامح المستقبل في عالم متحوّل .نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤ حكومة الهند .(2006) .تقرير لجنة رئيس الوزراء رفيعة المستوى حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للمجتمع المسلم في الهند (تقرير لجنة ساشار) .نيودلهي: الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

٥ حكومة الهند .(2015) .السياسة الوطنية لتنمية المهارات وريادة الأعمال ٢٠١٥ .وزارة تنمية المهارات وريادة الأعمال.

الحلول والرؤى المقترحة

ضبط المراجعة المكثفة بإطار قانوني واضح

يُعدُّ إخضاع المراجعة المكثفة الخاصة لإطار قانوني واضح ومحدد من أهم الضمانات اللازمة لتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وحماية الحقوق والحريات الأساسية. فمبدأ سيادة القانون يقتضي أن تستند جميع الإجراءات الإدارية والاستثنائية إلى أساس قانوني صريح يحدد نطاق تطبيقها، وأهدافها، ومدتها، والجهات المختصة بتنفيذها، مع وضع ضوابط تمنع إساءة استعمال السلطة أو توظيفها على نحو ينطوي على تمييز ضد أي فئة من فئات المجتمع. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في المجتمعات التعددية، حيث ينبغي أن تُمارس السلطات العامة اختصاصاتها وفق معايير موضوعية تتوافق مع مبادئ المساواة وعدم التمييز التي كفلها الدستور الهندي والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.٦

كما يتطلب هذا الإطار القانوني تضمين ضمانات إجرائية فعالة تكفل حماية الحقوق الأساسية للأفراد، من بينها الحق في الإخطار بالإجراءات المتخذة، وحق الحصول على أسباب القرار الإداري، وحق الطعن أمام جهة قضائية مستقلة، إضافة إلى خضوع جميع التدابير الاستثنائية للرقابة القضائية للتحقق من توافر شرطي الضرورة والتناسب .وتُعد هذه المبادئ من الضمانات الراسخة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على المساواة أمام القانون وحظر جميع أشكال التمييز، كما تشدد لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان على أن أي قيود استثنائية يجب أن تكون محددة بالقانون، وضرورية لتحقيق غاية مشروعة، وألا تتجاوز الحدود اللازمة لتحقيقها.

وتشير الأدبيات القانونية وتقارير المنظمات الدولية إلى أن غياب إطار قانوني دقيق، مقرونًا باتساع السلطة التقديرية للجهات التنفيذية، قد يؤدي إلى تطبيق الإجراءات الاستثنائية بصورة انتقائية، بما يرفع من احتمالات التعسف الإداري ويقوض مبدأ المساواة أمام القانون. كما تؤكد هذه الأدبيات أن ضعف الضمانات القانونية والرقابة المؤسسية قد ينعكس سلبًا على الثقة بالمؤسسات العامة، ويثير مخاوف تتعلق بحماية حقوق الأقليات وسيادة القانون. وعليه، فإن تقنين إجراءات المراجعة المكثفة الخاصة وفق معايير قانونية واضحة، وإخضاعها لرقابة قضائية ومؤسسية فعالة، يُعدّ شرطًا أساسيًا لتحقيق التوازن بين مقتضيات الأمن الوطني وضمان احترام حقوق الإنسان، بما يعزز مبادئ العدالة، والمساواة، والحكم الرشيد في الدولة الديمقراطية.

٦ دستور الهند، المواد ١٤–٢١؛ الأمم المتحدة، ١٩٦٦.

تعزيز الرقابة القضائية والمؤسسية

يُشكّل تعزيز الرقابة القضائية والمؤسسية أحد أهم الضمانات العملية للحد من إساءة استخدام إجراءات (SIR)، إذ يُناط بالقضاء دور محوري في فحص مشروعية هذه الإجراءات، والتأكد من توافقها مع الدستور، ومنع أي تجاوزات تمس الحقوق الأساسية للأقليات.

ويقتضي ذلك تمكين المحاكم من ممارسة رقابة فعّالة وسريعة على القرارات الإدارية، وتوسيع نطاق المراجعة القضائية ليشمل التحقق من مدى توافر شرطي الضرورة والتناسب في الإجراءات الاستثنائية، بما ينسجم مع مبادئ سيادة القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما يتطلب الأمر تفعيل دور المؤسسات الوطنية المستقلة، مثل اللجان الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئات الرقابة البرلمانية، ومنظمات المجتمع المدني، في رصد الانتهاكات، وتوثيقها، وتقديم التوصيات الكفيلة بضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية. وقد أكدت الأدبيات القانونية والمعايير الدولية أن ضعف الرقابة المؤسسية والقضائية على السلطات الاستثنائية قد يؤدي إلى ترسيخ هذه التدابير وتحولها إلى ممارسات اعتيادية، بما يُقوّض مبدأ سيادة القانون ويُضعف الثقة في المؤسسات العدلية والإدارية. ومن ثم، فإن ترسيخ آليات المساءلة والرقابة القضائية والمؤسسية يُعدّ عنصرًا أساسيًا في حماية حقوق الأقليات، وتعزيز الحكم الرشيد، وصون الشرعية الدستورية٧.

ترسيخ ثقافة التعددية والتعايش

لا تقتصر معالجة آثار المراجعة المكثفة الخاصة على الأطر القانونية والمؤسسية فحسب، بل تتطلب أيضًا مقاربة ثقافية وتربوية شاملة تهدف إلى ترسيخ قيم التعددية والتعايش السلمي داخل المجتمع الهندي. ويشمل ذلك إعادة توجيه الخطاب الإعلامي نحو احترام التنوع الديني والثقافي، ونبذ الوصم الجماعي الذي يربط الأقليات بمفاهيم الخطر أو التهديد.

كما يبرز دور المؤسسات التعليمية في غرس قيم المواطنة المتساوية، والاحترام المتبادل، وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان منذ المراحل الدراسية الأولى. وتؤكد الأدبيات التربوية الدولية أن التعليم القائم على مبادئ

٧ اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) .(2020) .احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون أثناء حالات الطوارئ: تأملات .مجلس أوروبا.

الشمول والمواطنة العالمية وحقوق الإنسان يسهم في الحد من النزعات الإقصائية، وتعزيز ثقافة التسامح والتعايش، وتقوية التماسك الاجتماعي على المدى الطويل.[٨]

ويُعدّ بناء الثقة بين مختلف مكونات المجتمع شرطًا أساسيًا للاستقرار والسلم المجتمعي، إذ تؤكد التجارب الدولية أن المجتمعات التي تُدير تنوعها عبر سياسات إدماجية تحقق مستويات أعلى من الأمن والتنمية المستدامة. ومن ثم، فإن ترسيخ ثقافة التعددية يُمثّل ركيزة أساسية لأي إصلاح حقيقي في السياسات الأمنية والاجتماعية.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن المراجعة المكثفة الخاصة (SIR) في الهند، على الرغم من انطلاقها من اعتبارات أمنية وتنظيمية تُقدَّم بوصفها مشروعة في سياق الحفاظ على الأمن القومي والنظام العام، تحمل في تطبيقها العملي مخاطر جسيمة عندما تُمارَس في غياب ضوابط قانونية دقيقة ورقابة مؤسسية فعّالة. فقد بيّن البحث أن الطابع الانتقائي لهذه الإجراءات، ولا سيما عند توجيهها نحو مناطق أو فئات تنتمي إلى الأقليات الدينية، يسهم في تكريس أشكال متعددة من التهميش القانوني والاجتماعي والاقتصادي.

كما أظهر التحليل أن استمرار هذه السياسات يؤدي إلى تآكل الثقة بين الأقليات ومؤسسات الدولة، ويُضعف شعور الانتماء والمواطنة المتساوية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على السلم المجتمعي والتعايش بين مكوّنات المجتمع الهندي المتعدد. ولا يقف أثر ذلك عند الحدود الداخلية فحسب، بل يمتد ليؤثر في صورة الدولة والتزاماتها الدستورية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأكد البحث أن التحدي الحقيقي لا يكمن في الاختيار بين الأمن وحقوق الإنسان، بل في تحقيق توازن حقيقي ومستدام بينهما، من خلال تبنّي سياسات أمنية منضبطة بالقانون، تقوم على مبدأ الضرورة والتناسب، وتحترم الكرامة الإنسانية دون تمييز. كما شدّد على أهمية ترسيخ سياسات عامة عادلة تستند إلى المساواة أمام القانون، وتعزيز المواطنة المتساوية، وتفعيل آليات الرقابة القضائية والمؤسسية، إلى جانب نشر ثقافة التعددية والتعايش.

٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2022) .تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١/٢٠٢٢: أوقات غير يقينية وحياة مضطربة – رسم ملامح المستقبل في عالم متحوّل .نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي الختام، يؤكد البحث أن حماية حقوق الأقليات لا تُعدّ تهديدًا لأمن الدولة، بل تشكّل أحد مقومات الاستقرار والوحدة الوطنية، وأن بناء مجتمع هندي متماسك ومتعدد لا يتحقق إلا من خلال احترام التنوع، وضمان العدالة، وصون حقوق جميع المواطنين دون استثناء، بما يعزز السلم المجتمعي ويكفل مستقبلًا أكثر استقرارًا وعدلًا للهند في القرن الحادي والعشرين.

المصادروالمراجع

- الأمم المتحدة .(1966) .العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، ودخل حيز النفاذ في ٢٣ مارس ١٩٧٦ .
- الأمم المتحدة .(2015) .تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .نيويورك: الأمم المتحدة .
- البنك الدولي .(2006) .تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٦: الإنصاف والتنمية .واشنطن العاصمة: البنك الدولي .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2022) .تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١/٢٠٢٢: أوقات غير يقينية وحياة مضطربة – رسم ملامح المستقبل في عالم متحوّل .نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
- حكومة الهند .(2006) .تقرير لجنة رئيس الوزراء رفيعة المستوى حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للمجتمع المسلم في الهند (تقرير لجنة ساشار) .نيودلهي: الأمانة العامة لمجلس الوزراء .
- حكومة الهند .(2015) .السياسة الوطنية لتنمية المهارات وريادة الأعمال ٢٠١٥ .نيودلهي: وزارة تنمية المهارات وريادة الأعمال .
- اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) .(2020) .احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون أثناء حالات الطوارئ: تأملات .ستراسبورغ: مجلس أوروبا .
- لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان .(1984) .التعليق العام رقم (٢٩) بشأن حالات الطوارئ (المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) .الأمم المتحدة .
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان .(2021) .حقوق الأقليات: المعايير الدولية وإرشادات التنفيذ .جنيف: الأمم المتحدة .
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) .(2015) .التعليم من أجل المواطنة العالمية: الموضوعات والأهداف التعليمية . باريس: اليونسكو .
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) .(2021) .إعادة تصور مستقبلنا معًا: عقد اجتماعي جديد من أجل التعليم . باريس: اليونسكو .
- منظمة الصحة العالمية .(2022) .التقرير العالمي للصحة النفسية: تحويل الصحة النفسية للجميع .جنيف: منظمة الصحة العالمية .
- منظمة العفو الدولية .(2023) .الهند: تقرير حالة حقوق الإنسان ٢٠٢٢/٢٠٢٣ .لندن: منظمة العفو الدولية .
- هيومن رايتس ووتش .(2022) .التقرير العالمي ٢٠٢٢: الهند .نيويورك: هيومن رايتس ووتش .

*****